أثر استخدام الموارد الناضبة في التنمية المستدامة في الاقتصاد العراقي

The impact of the use of depleted resources on sustainable development In the Iraq economy

معلومات البحث:
- تاريخ الاستلام: 10-09-2021
- تاريخ ارسال: 19- 09- 2021 التعديلات
- تاريخ قبول: 24- 09- 2021 النشر

أ.د محمد حسين كاظم الجبوري
جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد كربلاء,العراق
Assist. Prof. Dr. Mohammad Hussein Kadhim
College of Administration and Economic / Kerbala university ,Kerbala, Iraq
Mohammad.h@uokerbala.edu.iq

الباحثة: حميدة حسين سوادي عجل الجبوري
جامعة كربلاء/ كلية الادارة والاقتصاد كربلاء,العراق
Hameedah Hussein Swadi
College of Administration and Economic / Kerbala university ,Kerbala, Iraq
algbore828@gmail.com

المستخلص

إن للموارد الناضبة دوراً مهماً في تحقيق التنمية المستدامة، عن طريق دفع عملية الآنتاج وتحقيق الآستقرار والنمو والتنمية الآقتصادية في كل من الميادين الآقتصادية والآجتماعية، إلا انها تؤثر بنسب متفاوتة في البيئة، إذ إنها تمثل الخطر الأكبر في تلويث البيئة ومحيطها، ولاسيما منها البترول والفحم، هذا ماجعل ضرورة البحث عن مصادر وموارد بديلة لتحقيق التنمية المستدامة، الشغل الشاغل للعديد من الدول المعتمدة على مورد واحد، وخير مثال على ذلك العراق والجزائر، والتي تمثل الموارد الناضبة ما يقارب 98% من مداخيلها الناجمة عن تصدير المحروقات، وتأتي أهمية هذا البحث من خلال دراسة ان الموارد الطبيعية الناضبة لما لها من دور كبير ومتميز في النمو الاقتصادي وبالتالي على التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك عن طريق استغلال هذه الموارد واستثمار عوائدها عن طريق دعم القطاعات الانتاجية لاستفادة الأجيال الحالية منها وضمان مستقبل الأجيال اللاحقة، وقد أنطلق البحث من مشكلة مفادها، هل بالإمكان الاعتماد على الموارد الناضبة في تحقيق التنمية المستدامة، وهل توجد علاقة بين حجم تلك الموارد ودرجة تحقيق التنمية المستدامة كما أن هدف هذا البحث ينطلق من تحليل وقياس العلاقة بين الموارد الناضبة ومؤشرات التنمية المستدامة وبالتالي تقديم الحلول المقترحة لمعالجة الخلل بين تلك المتغيرات في الاقتصاد العراقي، فضلا عن تقديم مقترحات أو توصيات في سبيل تذليل العقبات التي تعترض طريق عملية التنمية المستدامة ومعالجة مشاكل الاقتصاد ومنها الاقتصاد العراقي، كما أنه ينطلق من فرضية تنص على أنه لايمكن الاعتماد على إيرادات الموارد الناضبة في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد العراقي إلا بتوفر مجموعة كبيرة من الشروط والاصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية والمجتمعية، للتوصل الى تحديد مشكلة الدراسة وتحليلها ووضع الحلول المناسبة لها، وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والقياسي ، فضلاً عن تحليل العلاقة القياسية لبيان اثر إيرادات الموارد الناضبة في مؤشرات التنمية المستدامة، واستخدام مختلف البيانات والمعلومات اللازمة للتوصل الى نتائج الدراسة (البحث). وقد توصلت الدراسة الى إنّ الاستغلال العقلاني للموارد القابلة للنضوب وإدارتها في خدمة التنمية من أهم المعايير المرتبطة بتحقيق التنمية المستدامة خاصة فيما يتعلق بحماية الغلاف الجوي من مصادر التلوث الناجمة عن إستخدام الطاقة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لاسيما في قطاع النقل والصناعة، نتج عن الارتباط والعلاقة الوثيقة بين البيئة والتنمية ظهور التنمية المستدامة، التي تهدف إلى الاهتمام بالعلاقة المتبادلة ما بين الانسان ومحيطه الطبيعي، وبين المجتمع وتنميته وتتمحور سياسة التنمية المستدامة من ضرورة تلبية حاجات الأجيال الحاضرة من دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها، وذلك يكون مرتبط بالحاجات الرئيسة من فئات المجتمع الفقيرة والقيود والمعوقات التي تعترضها، كما إنّ التنمية غير المتوازنة قد أدت إلى ظهور مشاكل بيئية في مجالات مختلفة كزيادة حدة التلوث وتأثيرها على نوعية الحياة، والاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية بما فيها الموارد القابلة للنضوب.

الكلمات المفتاحية : الموارد الناضبة , تنمية مستدامه , اقتصاد عراقي , ايرادات تناقص الغلة , مؤشرات تنمية مستدامة

Abstract

Depleted resources have an important role in achieving sustainable development, by pushing the production process and achieving stability, growth and economic development in both the economic and social fields, but they affect the environment in varying proportions, as they represent the greatest danger in polluting the environment and its surroundings, especially oil and coal. This is what made the need to search for alternative sources and resources to achieve sustainable development, the preoccupation of many countries that depend on one resource, and the best example of this is Iraq and Algeria,Which depleted resources represent approximately 98% of its

income resulting from the export of hydrocarbons, and the importance of this research comes from studying that depleted natural resources because of their great and distinguished role in economic growth and thus on sustainable economic development, by exploiting these resources and investing their returns through The way to support the productive sectors for the current generations to benefit from and to ensure the future of subsequent generations. The research started from a problem that is, is it possible to rely on depleted resources in achieving sustainable development,Is there a relationship between the size of those resources and the degree of achieving sustainable development, and the goal of this research stems from analyzing and measuring the relationship between depleted resources and indicators of sustainable development, and thus providing proposed solutions to address the imbalance between these variables in the Iraqi economy, as well as providing suggestions or recommendations in order to overcome obstacles that obstruct the process of sustainable development and address the problems of the economy, including the Iraqi economy
It also stems from the premise that it is not possible to rely on the revenues of depleted resources in achieving sustainable development in the Iraqi economy unless a large set of conditions and economic, institutional and societal reforms are available, in order to arrive at identifying the problem of the study, analyzing it and developing appropriate solutions to it. And standard, as well as analyzing the standard relationship to show the impact of depleted resources revenues on sustainable development indicators, and the use of various data and information necessary to reach the results of the study (research)The study concluded that the rational exploitation and management of delectable resources in the service of development is one of the most important criteria associated with achieving sustainable development, especially with regard to protecting the atmosphere from sources of pollution resulting from the use of energy in economic and social activities, especially in the transport and industry sector. The environment and development the emergence of sustainable development, which aims to pay attention to the interrelationship between man and his natural surroundings, and between society and its development. and limitations and obstacles encountered Unbalanced development has also led to the emergence of environmental problems in various fields, such as the increase in pollution and its impact on the quality of life, and the irrational exploitation of natural resources, including those that are depletable.

Keywords: Depleted resources, sustainable development, Iraq economy, Revenue decreasing yield, indicators of sustainable development.

المقدمة

تعد دراسة اقتصاديات الموارد الناضبة (غير المتجددة) من أهم الموضوعات التي اهتم بها كثير من الاقتصاديين ووضعها ضمن الأولويات الرئيسة، إذ ثبتت الدراسات والبحوث التطبيقية الحديثة إن الوفرة في الموارد الطبيعية غير كافية لتحقيق التطور في النمو الاقتصادي وبالتالي في التنمية الاقتصادية المستدامة، بل على العكس اصبح اقتصادها أسوء بكثير من الدول التي ليس لها موارد طبيعية استراتيجية، وان النظرية الاقتصادية تفسر لنا ان سبب المشكلة هو عدم تخصيص هذه الموارد تخصيصاً أمثل وتحول هذه النعمة الإلهية الى نقمة او ما يسمى بنظرية لعنة الموارد (Resource Curse)، بمعنى أن أي زيادة مع عائدات هذه الموارد الطبيعية يكون هناك تباطؤ في النمو الاقتصادي وبالتالي تأثيره السلبي على التنمية المستدامة مما يسبب التراجع في القطاعات الإنتاجية غير الاستخراجية.

اولاً: أهمية البحث Importance Study

تأتي أهمية البحث من خلال دراسة ان الموارد الطبيعية الناضبة لها دور كبير ومتميز في النمو الاقتصادي وبالتالي على التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك عن طريق استغلال هذه الموارد واستثمار عوائدها عن طريق دعم القطاعات الانتاجية لاستفادة الأجيال الحالية منها وضمان مستقبل الأجيال اللاحقة

ثانياً: مشكلة الدراسة Study Problem

تنطلق الدراسة من المشكلة الآتية: هل بالإمكان الاعتماد على الموارد الناضبة في تحقيق التنمية المستدامة وهل توجد علاقة بين حجم تلك الموارد ودرجة تحقيق التنمية المستدامة .

ثالثاً: هدف الدراسة Study Objective

يهدف البحث إلى الآتي:

1. تحليل وقياس العلاقة بين الموارد الناضبة ومؤشرات التنمية المستدامة وبالتالي تقديم الحلول المقترحة لمعالجة الخلل بين تلك المتغيرات في الاقتصاد العراقي.

2. تقديم مقترحات أو توصيات في سبيل تذليل العقبات التي تعترض طريق عملية التنمية المستدامة ومعالجة مشاكل الاقتصاد ومنها الاقتصاد العراقي.

رابعاً: فرضية الدراسة Study Assumption

ينطلق البحث من الفرضيات الآتية:

لا يمكن الاعتماد على إيرادات الموارد الناضبة في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد العراقي إلا بتوفر مجموعة كبيرة من الشروط والاصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية والمجتمعية.

خامساً: منهجية الدراسة Study Approach

للتوصل الى تحديد مشكلة الدراسة وتحليلها ووضع الحلول المناسبة لها اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، فضلاً عن تحليل العلاقة القياسية لبيان اثر إيرادات الموارد الناضبة في مؤشرات التنمية المستدامة، واستخدام مختلف البيانات والمعلومات اللازمة للتوصل الى نتائج الدراسة (البحث).

سادساً: هيكلية الدراسة Study Structure

لغرض تحقيق هدف البحث تضمنت الدراسة ثلاثة مباحث رئيسة سبقتها المقدمة وختمت بالاستنتاجات والتوصيات والمصادر:

أما المبحث الأول فقد تناول الموارد الناضبة في الاقتصاد العراقي، أما المبحث الثاني: فقد تناول واقع مؤشرات التنمية المستدامة في العراق مؤشرات التنمية المستدامة في الاقتصاد العراقي،أما المبحث الثالث فقد تناول أثر الموارد الناضبة على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق.

سابعاً: الحدود المكانية والزمانية للدراسة Study Limitations

1. الحدود المكانية: تناول البحث دراسة وتحليل مسار العلاقة والأثر بين الموارد الطبيعية الناضبة والتنمية المستدامة في العراق.
2. الحدود الزمانية: دراسة مؤشرات التنمية المستدامة للمدة الزمنية (2004- 2018).

المبحث الاول/ واقع الموارد الناضبة في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة

اولاً: واقع الموارد الناضبة في الاقتصاد العراقي:

يُعدّ قطاع التعدين الخيار والرهان المستقبلي للتنمية الاقتصادية في العراق , وينبغي الاهتمام الكبير بهذا القطاع المهم بشكل أمثل كأحد مصادر الدخل الوطني إلى جانب النفط والمصادر الأخرى المهمشة والمهملة كالصناعة والزراعة والسياحة وغيرها , نظرا لما يحتويه القطاع التعديني من فرص استثمارية متعددة .

وللثروة المعدنية اهمية اقتصادية كبيرة للعديد من الدول فقد كان تطوير الثروات المعدنية هو الأساس الذي استند عليه الاقتصاد في جميع الدول , كما ان هناك العديد من الدول استطاعت من حل مشكلة البطالة من خلال استخراج المعادن , اضافة إلى ان الثروات المعدنية تعد اساسا لبناء الاقتصاد الوطني في العديد من دول العالم . كما ان الثروة المعدنية تعد الشريان المغذي لجميع انواع الصناعات. إلى جانب أن الثروة المعدنية تقوم بتعزيز الدخل القومي بمختلف العملات الصعبة. وتتمثل اهمية الثروة المعدنية أيضا في إستخدام المعادن في مجموعة كبيرة ومتنوعة من الأغراض إما مباشرة أو بعد معالجتها باستخدام طرق المعالجة المتعددة وتحويلها إلى منتجات مفيدة أخرى كصناعة المواد الكيمياوية ومواد البناء والأسمدة وغيرها .

كما ان العراق يعتمد على النفط بصورة رئيسية بسبب أمتلاكه احتياطي نفطي كبير ،فأصبح النفط هو المحرك الأساسي لأغلب نشاطاته الاقتصادية إنتاجياً وتجارياً ومالياً. ونظراً لإختلاف الموارد الطبيعية والبشرية والأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من بلد لآخر ومن وقت لآخر، فإن لكل بلد خصائص معينة يتصف بها، والعراق أحد تلك البلدان حيث يتصف بمجموعة خصائص على مستوى الموارد والأنظمة يمكن إجمالها بالآتي(ناصر،2016 ،ص113 :(

1- من حيث المـوارد الطبيعيـة، يحظـى العراق بالموقع الجغرافي الرابط بين الشرق والغرب، ويتميز بتنوع إشكال الأرض وجودتها التي تتيح تنوع النشاطات المختلفة، ويمتلك الكثير من الموارد، كالنفط والفوسفات (10) بليون طن ثاني أكبر في احتياطي بعد المغرب) والكبريت(600 مليون طن صاحب الاحتياطي الأول عالمياً) وغيرها.

2- الموارد البشرية، بلغ عدد سكان العراق أكثر من 38 مليون نسمة عام 2018، وتشكل فئة الشباب نسبة كبيرة منه، مما يعني إن العراق يتمتع بقوة عاملة جيدة تمثل حجر الأساس في البناء والتقدم لو تم استثمارها وتوظيفها بالاتجاه الصحيح.

يمكن تناول دور النفط في الاقتصاد العراقي من جانبين الأول ذاتي يختص بذات القطاع النفطي من حيث الاحتياطي والإنتاج، والثاني اقتصادي يتعلق بمساهمة النفط في الإيرادات العامة والصادرات السلعية والناتج المحلي الإجمالي، وكما يلي:

على مستوى الاحتياطي، فالعراق يمتلك احتياطي نفطي هائل يُقدر بـ 147 مليار برميل عام 2018، جعله يحتل المرتبة الخامسة عالمياً بعد كل من فنزويلا والسعودية وكندا وإيران، علماً إنه كان يحتل المرتبة الثانية لمدة عاماً من 1986-2008 حسب بيانات أوبك، ولكن سبب التراجع هو استمرار البلدان النفطية في عمليات الاستكشاف والتنقيب عن النفط في الوقت الذي توقف العراق لمدة طويلة في هذا المضمار لأسباب تتعلق بغياب كفاءة النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. ومن الجدير بالذكر ان مسألة التوقعات، حيث تشير الكثير من البحوث ذات العلاقة ، إلى إن العراق لديه احتياطيات نفطية محتملة تصل إلى أكثر من

500 مليار برميل، وهذا الرقم المرعب إذا ما تحقق وتم تأكيد مستقبلاً بشكل فعلي، سيضع العراق على رأس قائمة الدولة ذات الاحتياطيات الهائلة.

وأخيراً، فيما يخص الناتج المحلي الإجمالي، فعند النظر للتقارير والإحصاءات الاقتصادية، نجد إن النفط يشكل63.7% من الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام، ويشكل 91.85% من القطاعات الإنتاجية بشكل خاص في عام 2018.وتجدر الإشارة إلى، إن الأنشطة الإنتاجية تمثل حجر الأساس بالنسبة للأنشطة الأخرى كالتوزيعية والخدمية، بمعنى إن الأنشطة الأخرى-كالتوزيعية مثلاً- لم تحصل لولا وجود الأنشطة الإنتاجية، وإن هيمنة النفط على هذه الأخيرة يعني ارتباط الأنشطة الأخرى بالنفط، وهذا هو الخطر الرئيس لان كل ما يتعرض له النفط ستتعرض له تلك الأنشطة بحكم الارتباط السلبي لا الايجابي المتمثل في دعم الأنشطة الإنتاجية، لخلق قاعدة إنتاجية متينة، ومن ثم الأنشطة الأخرى. إن هذه النسب ، نسبة النفط في الناتج المحلي الإجمالي والتجارة والمالية العامة، تعطي الصورة الحقيقية لمدى هيمنة النفط على الاقتصاد العراقي وأصبح هو المحرك الرئيس له، ولا ضير من مساهمة النفط في الاقتصاد، لان هناك تجارب تُثبت انتعاش الاقتصاد بمساهمة النفط كالتجربة النرويجية، ولكن المشكلة في هيمنته على الاقتصاد بسبب سوء الأنظمة ، التي تسببت في خلق الكثير من المشاكل كالبطالة والفقر وسوء التعليم وتفشي الأمراض وغيرها.وللاطلاع عن الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي يتم ذلك من خلال تناول نسبة الايراد النفطي وايرادات الغاز الطبيعي والمواد الناظبة من اجمالي الايرادات والناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة وكما مبين بالجدول (1)

الجدول (1) مساهمة الإيرادات النفطية والغاز الطبيعي والمواد الناظية في الناتج المحلي الإجمالي للمدة 2004-2018

السنوات	اجمالي الناتج المحلي بالدولار	الايراد النفطي	ايراد الغاز الطبيعي	الموارد الناضبة
2004	99756572239.9948	٤٧١٩٨١١٠٣٧٧	٦٩٨,٢٩٦,٠٠٥	٦٣,٩٩٣,٨٤١,٠٩١
2005	104146477324.797	٥٨٦٣٨٤٦١٥٣٨	١,١٤٥,٦١١,٢٥٠	٦٦,٥٩١,٢٥٧,٦٠١
2006	114725883865.126	٦١٣٢٨٣٣٥٩٩٠	١,٢٦١,٩٨٤,٧٢٢	٧٠,٩٢٣,٥٤١,٤٠٥
2007	116306345516.024	٦٣٩٢٤٠١١٤٩١	٣,٦٠٥,٤٩٦,٧١٠	٦١,٧٠٠,٥١٦,٢٩٦
2008	125876156193.636	٦٥٥٤١٠٣٨١٤٢	٤,٤٠٥,٦٦٥,٤٦٦	٦٦,٣٦١,٩٠٩,٥٤٥
2009	130129887999.988	٦٥٩٠٨٧٥٥٣٨٢	٥,٤٦٥,٤٥٥,٢٩٥	٤٧,٧٤٤,٦٥٥,٩٠٧
2010	138461538461.538	٦٦١٣٤٩١٥٢٩٤	٤,٠١٥,٣٨٤,٦١٥	٥٩,٠٥٣,٨٤٦,١٥٣
2011	148910498585.205	٦٦٤٦٦٢٨١٨٢٨	٤,٤٦٧,٣١٤,٩٥٧	٨٢,٦٧٦,٩٢٩,١٣١
2012	169663306241.921	٧٠٧٨٥٨٧٠٣٤٤	٤,٧٥٠,٥٧٢,٥٧٤	٧٧,٥٥٣,٠٩٧,٢٨٣
2013	182557717516.307	٧٥٦٩١٢٠٦٤٣٠	٥,٤٧٦,٧٣١,٥٢٥	٨٣,٤٤٧,١٣٢,٦٧٦
2014	183835621538.911	٧٨٥٥٨٧٩١١٤٩	٥,٥١٥,٠٦٨,٦٤٦	٨٤,٠٣١,٢٦٢,٦٠٥
2015	188390451687.43	٨٢١٦٧٩٣٩٢١٢	٧,٥٣٥,٦١٨,٠٦٧	٦٥,٩٩٣,١٧٥,٢٢٦
2016	217049278944.965	٨٢٨٨١٢٠٣٧٥٢	٣,٩٠٦,٨٨٧,٠٢١	٦٦,٥٢٥,٦٠٣,٩٩٦
2017	210441868664.725	٨٣٤٧٩٧٥٥٧٤٠	٣,٨٠٩,٤٢٤,١٣٩	٧٨,٩٦٠,٨٩٧,٠٣١
2018	219703225580.148	٩٥٥١٩٥٦٤١٨٦	٦,٣١٣,٢٥٦,٠٥٩	٩٦,١٧١,٩٣٣,٩٧٩

المصدر: اعداد الباحث باعتماد :البنك الدولي: https://data.albankaldawli.org/country/DZ

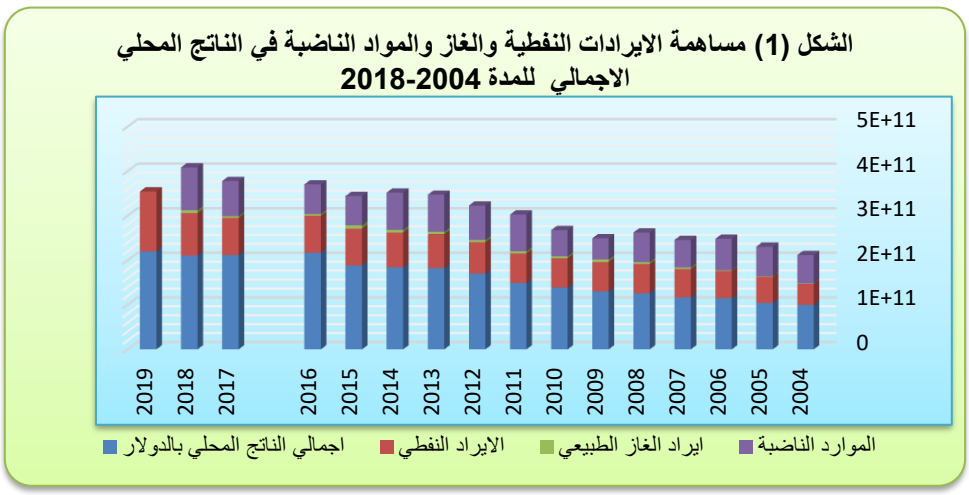

المصدر: مخرجات برنامج Excel

من الجدول (1) نلحظ أن الايرادات التي حققها العراق من ايرادات النفط للفترة من 2004-2018 اذ يتبين ان هناك تفاوت واضح في نسب مساهمة ايرادات النفط من اجمالي الناتج المحلي اذ بلغت عام 2004 اعلى نسبة وكانت (64.08%) بينما كانت اقل النسب في عام 2016 اذ بلغت النسبة (30.47%) اذ تعكس النتائج اعلاه رغم تفاوتها أن هناك تراجع في السنوات الاخيرة في مقدار مساهمة ايرادات النفط من الناتج المحلي الاجمالي.

أما الايرادات من الغاز الطبيعي للمدّة من 2004-2018 اذ يتبين أن هناك تفات واضح في نسب مساهمة ايرادات الغاز الطبيعي من اجمالي الناتج المحلي اذ بلغت عام 2015 أعلى نسبة وكانت (40%) بينما كانت أقل النسب في عام 2004 اذ بلغت النسبة (0,07%) اذ تعكس النتائج اعلاه رغم تفاوتها مقدار مساهمة ضئيل يدل على ضعف استثمارها الغاز الطبيعي ليشكل نسبة جيده من اجمالي الايرادات من الناتج المحلي الاجمالي.

أما الايرادات التي حققتها الموارد الناضبة العراقية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي للفترة من 2004-2018 اذ يتبين ان هناك تفات واضح في نسب مساهمة ايرادات الموارد الناضبة من اجمالي الناتج المحلي اذ بلغت عام 2004 أعلى نسبة وكانت (64.15%) بينما كانت أقل النسب في عام 2016 اذ بلغت النسبة (30.65%) اذ تعكس النتائج أعلاه رغم تفاوتها مقدار مساهمة ضئيل يدل على مساهمة منخفضة للموارد الناضبة من اجمالي الايرادات من الناتج المحلي الإجمالي، الا ان السنوات الاربع الاخيرة من عام 2015 حتى 2018 كانت الاقل إنخفاضا مما يعكس توجه الدولة نحو الاستفادة من الجوانب الاقتصادية الاخرى في تحقيق ايراداتها الضرورية.

المبحث الثاني: واقع مؤشرات التنمية المستدامة في العراق

هناك عدد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تعنى بقياس التنمية المستديمة ومن أهم هذه المؤشرات هي وكما يأتي :-

أولاً:- المؤشرات الاقتصادية :

1-مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي :

من خلال جدول (2) نلاحظ ان مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تطور مستمر منذ عام 2004 حتى عام 2013 ، حيث إرتفع من 3675.7دولار سنة 2004 إلى 5151.5 دولار سنة 2013 ثم بدأ بالانخفاض والتذبذب بسبب ما مر بالعراق من أحداث الحرب على العصابات الإرهابية بالإضافة الى انخفاض أسعار النفط وقد أخذ بالتعافي ليسجل أعلى مستوى له خلال عام 2016 أذ بلغ 6001.0 دولار، بينما كان أقل مستوى تم تسجيله في عام 2004.

الجدول (2) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري ونسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي ومدلات التضخم خلال المدة (2004-2019) الوحدة: الف دولار

السنة	اجمالي الناتج المحلي بالدولار	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من GDP	الميزان التجاري	نسبة الدين من GDP	معدل التضخم
2004	99756572239.9948		3675.7	2.82-	12.68	16.72
2005	104146477324.797	4.40	3724.4	3.52-	48.55	32.31
2006	114725883865.126	10.16	3982.1	8.09	14.43	18.01
2007	116306345516.024	1.38	3918.4	15.73	10.73	15.02
2008	125876156193.636	8.23	4116.6	25.8	7.32	30.18
2009	130129887999.988	3.38	4131.6	126000000	2.43	19.52-
2010	138461538461.538	6.40	4268.5	7.39	1.56	16.54
2011	148910498585.205	7.55	4458.1	30.95	1.03	24.55
2012	169663306241.921	13.94	4933.2	33.46	0.59	2.73
2013	182557717516.307	7.60	5151.5	8.6	0.66	0.11
2014	183835621538.911	0.70	5106.0	10.3	0.59	0.70-
2015	188390451687.43	2.48	5100.8	10.79-	0.84	26.10-
2016	217049278944.965	15.21	6001.0	13.67-	1.32	13.40-
2017	210441868664.725	-2.49	5698.4	4.54	1.5	14.62
2018	219703225580.148	-0.56	5519.9	18	1.03	15.36

المصدر: اعداد الباحث باعتماد:البنك الدولي : https://data.albankaldawli.org/country/DZ

-2معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي : من الجدول (2) معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي للمدّة المدروسة (2004-2018)
نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي شهدت تذبذبا واضحا في نسب النمو إذ كانت أعلى نسبة حققتها في عام 2016 اذ بلغت نسبة النمو 15.21% التي تعُدّ أكبر نسبة وقد يعود سبب ذلك أرتفاع أسعار النفط بعد الانخفاض الكبير عام 2015، بينما أقل نسبة نمو تحققت هي في عام 2018 إذ بلغت نسبتها بالسالب 0.56-% وقد يعد السبب تأثراً بالصدمة الخارجية المتمثلة في إنخفاض سعر البترول بالإضافة الى تراجع بعض القطاعات الاقتصادية .

-3مؤشر الميزان التجاري :
يوضح الميزان التجاري للسلع والخدمات درجة الانفتاح الإقتصادي للدولة على العالم الخارجي، ومستوى علاقتهما التجارية مع بلدان العالم المختلفة، ومن خلال الجدول التالي سنوضح معطيات إحصائية للميزان التجاري خلال المدّة 2000-2018 .
ومن الجدول (2) أعلاه نلاحظ أن الميزان التجاري قد بدأ بالاتجاه السالب للاعوام 2004و2005 ثم حقق إرتفاعا موجبا بلغ عام 2008 ما مقداره 8,09 ثم إستمر إلى عام 2008 الذي حقق فيه مقدارا 25,80 ثم انخفض ليكون أقل من مليار دولار بمبلبغ 126 مليون دولار ثم عاود الإرتفاع حتى عام 2012 ليبلغ 33.46 ثم بدأ الإنخفاض حتى وصل سالبا عام 2016 13,67- ثم إرتفع إرتفاعا بسيطا قياسا بسنوات سابقة ثم إنخفض عام 2018 وعام 2019 كان سالبا اذ بلغ 2,91- وقد سجل ذلك عجزاً في الميزان التجاري واضحا خلال السنوات الخمس الاخيرة وسبب ذلك راجع إلى هشاشة الإيرادات الخارجية إزاء إنخفاض أسعار البترول وأمام الضعف الهيكلي في إيرادات الصادرات خارج قطاع المحروقات.

-4نسبة الديون من الناتج المحلي الإجمالي : هو عبارة عن نسبة الدين الخارجي الكلي إلى الناتج القومي الإجمالي، ومن خلال الجدول الآتي الذي سيوضح نسبة الدين العام الخارجي ونسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من 2004-2018 .
نلاحظ من خلال الجدول (2) أعلاه أن نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت في نزول منذ عام 2004 وحتى عام 2015 ثم إرتفع بنسبة بسيطة للأعوام 2016 و2017و إذ كانت أعلى نسبة عام 2005 اذ بلغت 48,55 وأقل نسبة عام 2012 و2014 إذ بلغت 0.59 وسبب ذلك راجع إلى تولي الحكومة في معالجة الديون واللجوء المعتبر لموارد صندوق ضبط الإيرادات، إرتفاع قروض المصارف للدولة عن طريق عملية الإكتتاب في القرض الوطني .

-5معدل التضخم : يقصد به معدل الزيادة السنوية في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك من السلع والخدمات، ويعد أحد أهم مؤشرات قياس أداء الإقتصاد الكلي والآستقرار الاقتصادي ،وكما أنه أحد المؤشرات التي تتم متابعتها بواسطة السياسة النقدية .وعليه يبقى الهدف الاساس للسياسة النقدية هو إستقرار الاسعار ومراقبة وتيرة التضخم وكما مبية بالجدول (2) خلال المدّة 2004-2018.

ثانياً : المؤشرات الإجتماعية :

1- مؤشر الانفاق على التعليم:
يعد التعليم من أهم الركائز لبناء مجتمع المعرفة، فهو الوسيلة المستخدمة لمواجهة الفقر والجهل والحد من الأزمات ويعد وسيلة لسيادة الإستقرار، فهو يؤمن العيش الكريم، ويمنح الفرد القدرة على إيجاد الحلول لمعالجة المشاكل التي تواجهه. فهو يعد عنصر أساس في التنمية البشرية والإقتصادية(الزهيـري،2012 ،ص13). وطلب العلم واجب، إذ ذكر الله سبحانه وتعالى﴿ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ سورة طه الآية 114،ص320 .(وللتعليم أهمية كبيرة من الناحية الإجتماعية والإقتصادية (ألدعمي،2006،ص82). حتى نهاية الثمانينيات كان النظام التعليمي في العراق من أفضل الأنظمة، لكونه يعد أبناؤه بالخبرة والمعرفة، إذ احتل العراق المرتبة (11), أي بمعدل (88%) من أصل أربع عشرة دولة عربية عام 2002، وزادت هذه النسبة من 83.7 في عام 1998 إلى 84.8 عام 2007 حسب نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي في العراق عام 2007، ورغم ذلك فأن النسبة منخفضة مقارنة بالدول العربية. لقد تدهور مستوى التعليم في العراق في الآونة الأخيرة بسبب قلة الموارد المخصصة له بسبب الحروب والتوجه إلى الإنفاق العسكري، مما خفض نصيب الفرد من (620) دولار عام 1989 إلى (47) دولار خلال المدة 2002 – 1993 من التعليم، وكان أغلبه من برنامج النفط مقابل الغذاء)الزهيـري،2012،ص13(وفيما يلي توضيح لمستوى الإنفاق العراقي على التعليم ومن خلال الجدول (3) يمكن ملاحظة نسبة الانفاق على التعليم للمدة 2004-2018 إذ بلغ 1.69 دولال خلال عام 2004 ومن ثم أخذ بالتزايد ولكن بنسب متفاوته ليسجل أعلى نسبة له عام 2013 أذ بلغ 10.74 دولار ويعود هذا الارتفاع الى أرتفاع أسعار النفط بالإضافة الى الاستقرار الأمني ثم أخذ بالتراجع ولكن بمستويات متفاوته بسبب الأوضاع الأمنية بالإضافة الى تدهور أسعار النفط وكما مبين بالشكل (2).

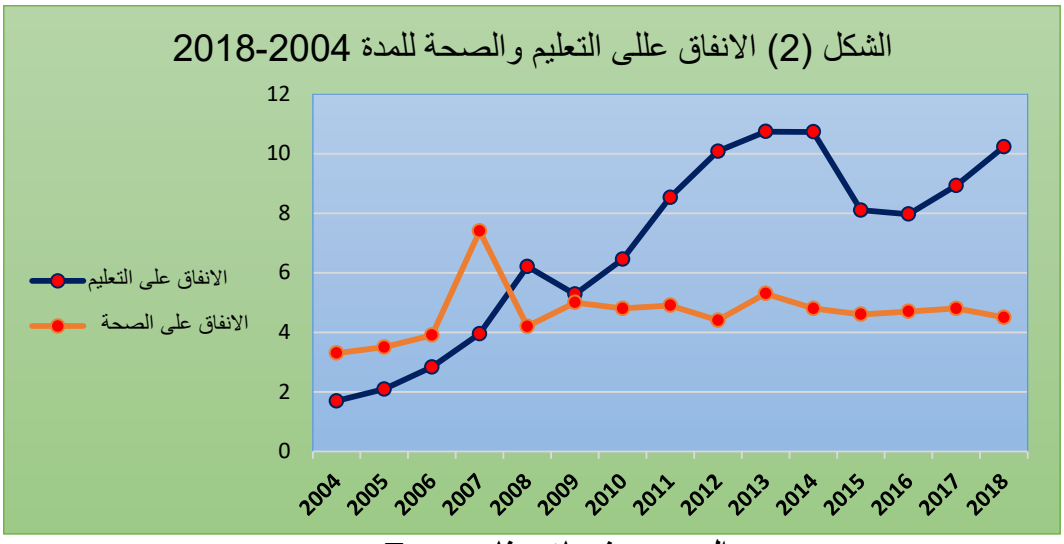

المصدر: مخرجات برنامج Exce

جدول (3) اجمالي الإنفاق على التعليم والصحة للمدّة 2004-2019 (مليار دولار)

السنة	الانفاق على التعليم	الانفاق على الصحة
2004	1.69	3.3
2005	2.09	3.5
2006	2.83	3.9
2007	3.95	7.4
2008	6.21	4.2
2009	5.28	5
2010	6.45	4.8
2011	8.53	4.9
2012	10.08	4.4
2013	10.74	5.3
2014	10.73	4.8
2015	8.10	4.6
2016	7.97	4.7
2017	8.93	4.8
2018	10.23	4.5

المصدر: اعداد الباحث باعتماد:البنك الدولي :
https://data.albankaldawli.org/country/DZ

2- مؤشر الانفاق على الصحة:

يوضح الجدول (3) نسبة الانفاق الحكومي العراقي على القطاع الصحي للأعوام من 2004 حتى عام 2018 إذ يبين جدول (3) وشكل (2) مقدار الإنفاق الحكومي على القطاع الصحي الذي يبدو جليا تزايد الإنفاق ابتداءً من 2004 إذ بلغ (3.3%) وتزايدت حتى عام 2007 (7.4%) إذ بلغت ثم إنخفضت للأعوام المتبقية حتى عام 2019 بلغ الإنفاق (2.5%) .

ثالثاً : المؤشرات البيئية : تشمل المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة على المؤشرات المتعلقة بالغابات والاراضي، وبالتنوع الإحيائي وبحالة الهواء ، وبالموارد المائية .

1- مؤشر التلوث البيئي: ينظر إلى البيئة في علم الاقتصاد بأنها الملكية التي توفر مجموعة من الخدمات, فهي من الأصول الخاصة جدا إذ إنها توفر النظم الضرورية للحياة وكما هو الحال بالنسبة للأصول الاخرى يتم السعي من اجل منع قيمتها من التدهور واستمرار الاستفادة منها ،ولهذا فإن حاسيتها للتلوث تكون عالية جدا إذ يتعلق التلوث بجميع جوانب البيئة الخاصة(بوعشير،2010-2011 ص96).

إذ يوضح الجدول اعلاه بأن التلوث بغاز ثاني اوكسيد الكربون قدر ارتفع كمتوسط نصيب الفرد بالطن المتري ليصل أعلى مستوى له عام 2016 بنسبة (5.19) كما انها لكل دولار كانت أعلى نسبة له في عام 2004 أيضا إذ بلغ (0.59) بينما كان أعلى مستوى للتلوث لكل كيلو غرام من استخدام الطاقة المكافئ للنفط عام 2004 إذ بلغ (4.37).

2- نسبة الاراضي الزراعية من المساحة الكلية : تشير الاراضي الزراعية إلى نسبة الأراضي التي تكون صالحة للزراعة ومزروعة بمحاصيل دائمة أو تغطيها مزارع دائمة . وحسب تعرفي منظمة الاغذية ،الزراعة تشمل الأراضي الصالحة للزراعة ،أي الأراضي التي تكون مزروعة بالمحاصيل المختلفة .

الجدول (4) يوضح نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي خلال المدّة 2004-2016 والشكل (3) نسبة الاراضي الزراعية من المساحة الكلية خلال المدّة 2004-2016

من خلال الجدول يلاحظ نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي قد بلغت أعلى نسبتها وقدرت ب 21.47% سنة 2005 وتقريبا النسبة مستقرة والزيادات والانخفاضات كانت طفيفة علما إن السنوات الثلاث الاخيرة لم تتوفر عنها بيانات، لو قورن هذا المعدل بمساحة الأراضي في العراق لوجدناها إنها قليلة مقارنةً بما وجه لهذا القطاع من مبالغ مالية ضخمة من أجل الوصول للأحسن فضلا عن توفر جميع ضروريات الزراعة في العراق إلا إنها غير مستغلة بالشكل الملائم.

جدول رقم (4) مؤشر التلوث البيئي خلال المدّة 2004-2016

السنوات	انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون(متوسط نصيب الفرد بالطن المتري)	انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون (كغم لكل دولار من اجمالي الناتج المحلي بتعادل القوة الشرائية لعام 2011)	كثافة غاز ثاني اكسيد الكربون (كغم لكل كغم من استخدام طاقة مكافئ النفط)	نسبة الأراض المزروعة من مساحة الاراضي%
2004	4.34	0.59	4.37	19.87
2005	4.22	0.56	4.30	21.47
2006	3.60	0.44	3.96	20.55
2007	2.23	0.27	2.45	20.90
2008	3.28	0.38	3.39	18.73
2009	3.61	0.41	3.17	18.07
2010	3.77	0.42	2.99	18.93
2011	4.45	0.47	3.33	19.69
2012	4.48	0.47	3.37	19.73
2013	4.99	0.47	3.36	20.42
2014	4.84	0.47	3.37	21.35
2015	4.70	0.46	..	21.42
2016	5.19	0.45	..	21.42

المصدر: اعداد الباحث باعتماد:البنك الدولي : https://data.albankaldawli.org/country/DZ

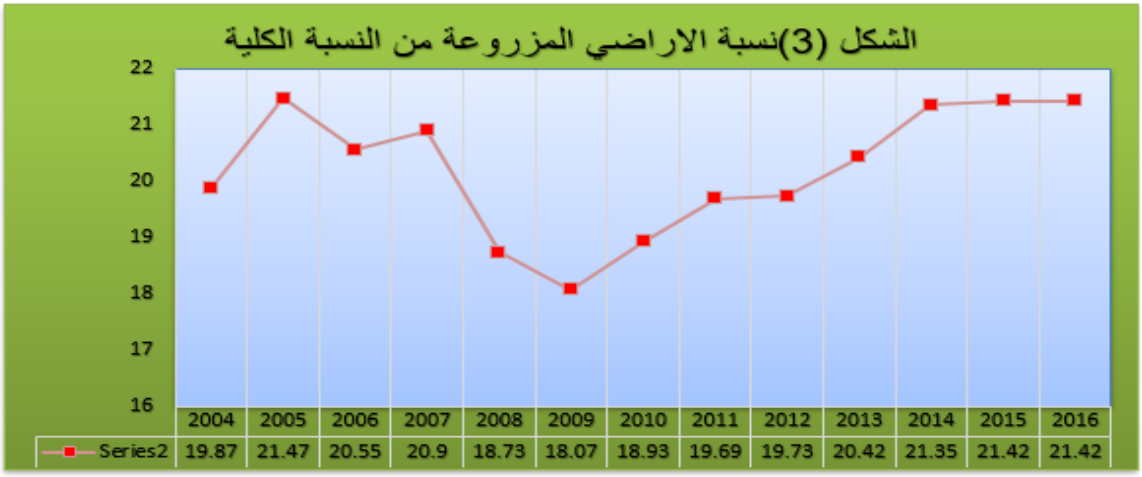

المصدر: مخرجات برنامج Excel

المبحث الثالث / أثر الموارد الناضبة على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق

الاطار النظري للأساليب القياسية المستخدمة

اولاً:توصيف وصياغة الانموذج القياسي

توصيف الانموذج القياسي

يعرف الانموذج القياسي بأنَّه عبارة عن انموذج اقتصادي يبين رمزياً طبيعة العلاقات الاقتصادية للظاهرة المدروسة وبصورة أقرب إلى الدقة مستخدماً في ذلك العوامل المحددة أو المؤثرة في سلوك الظاهرة جزيئاً أو كلياً(السيفو،2006،ص47 .)

وتعد مرحلة التوصيف من أهم مراحل بناء الانموذج القياسي وأصعبها وذلك لما تتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أنْ يحتويها الأنموذج، وفي هذه المرحلة يتم الاعتماد على النظرية الاقتصادية لتحويل العلاقة بين المتغيرات إلى معادلات رياضية بأستخدام الرموز في تحديد نوع واتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية.

تعدّ ايرادات الموارد الناضبة (النفط والغاز) من العوامل المهمة والفاعلة في تحريك النشاط الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الاجمالي , فان زيادة هذه الايرادات تزيد من نصيب الفرد من الناتج وتلغي العجز في ميزان المدفوعات وتمكن الدولة من سداد الديون العامة وفوائدها ،لذا تعدّ الايرادات الناضبة الأساس الذي يحرك النشاط الاقتصادي العراقي وهي من الموضوعات المهمة, والتي لا يمكن أن يقتصر تحليلها على الجانب الوصفي فقط, بل لابد من تحديد وقياس اثرها ونسبة مساهمتهما في التغييرات التي تحصل في الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد منه وكذلك أثرها في الديون العامة والميزان التجاري كمؤشرات مهمة عن حالة التنمية المستدامة في العراق خلال مدة البحث (2004-2019), وهذا يتم عن طريق الاستعانة بالقياس الاقتصادي الذي يعد

من الأساليب الكمية المميزة في هذا المجال, إذ إنها تتسم بالسهولة والإمكانية العالية في تحديد طبيعة المتغيرات التي يتم إدخالها أو إستبعادها من النماذج, و يمكن توصيف هذه المتغيرات كما يأتي :-

1) المتغيرات المستقلة:- تتمثل بمتغير واحد فقط وهو الإيرادات الناضبة (DRR) الناتجة من مجموع إيرادات (النفط والغاز) كأهم الموارد الناضبة في العراق .

2) المتغيرات التابعة (بعض اهم مؤشرات التنمية المستدامة)

1- متوسط نصيب الفرد الناتج المحلي الاجمالي **aGDP**

2- الميزان التجاري **TD**

3- الدين العام **PD**

3) المتغير العشوائي (U_t)

يتضمن المتغير العشوائي المتغيرات التي يصعب قياسها كالعادات والتقاليد وطبيعة السلوك, وقد يضم بعض المتغيرات الحقيقية أو المالية والنقدية فضلا عن التدفقات المالية والدولية التي تعذر احتسابها, فمن المحتمل عدم توفر البيانات الكافية عنها ولصعوبة قياسها كمياً .

رابعا:- اختيار الانموذج وبناء العلاقة الدالية

وبشكل دقيق يمكن توصيف مجموعة من الدوال لهذا الأنموذج القياسي الذي يوضح العلاقة بين إيرادات الموارد الناضبة وبعض مؤشرات التنمية المستدامة وفقاً للصيغة الاتية:-

$$Y = B_0 + B_1X_1 \ldots\ldots + B_nX_n + Ui$$

دالة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

$$aGDP = F(drr)$$

$$aGDP = b_0 + b_1drr + ui$$

دالة الميزان التجاري

$$Tb = F(drr)$$

$$Tb = b_0 + b_1drr + ui$$

دالة الدين العام

$$Pd = F(drr)$$

$$Pd = b_0 + b_1drr + ui$$

اذ ان :-

aGDP: نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

Td : الميزان التجاري

Pd:- الدين العام

Drr :- ايرادات الموارد الناضبة

Ui: المتغير العشوائي

اولا : إختبار إستقرارية المتغيرات

سنقوم بإختبار إستقرارية متغيرات الدراسة بإستخدام برنامج 9.Eviews وإجراء إختبار ديكي فولر الموسع (ADF) من أجل معرفة هل إن المتغيرات مستقرة أم غير مستقرة أي تحتوي على جذر الوحدة مع تحديد رتبة التكامل, وبعد إجراء الاختبار للمتغيرات حصلنا على المخرجات الموضحة بالجدول (5):-

ثانياً :ـ قياس علاقة ايرادات الموارد الناضبة مع بعض مؤشرات التنمية المستدامة باستعمال انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

جدول (5) اختبار ديكي فولر الموسع وفيلبس بيرون لجذر الوحدة

المتغير	رتبة التكامل	المستوى			الفرق الاول		
		A	B	Non	A	B	Non
aGDP	I(0)	-1.69	-1.94	0.64	-3.17*	-3.11*	-3.02*
Drr	I(1)	-2.42	-1.87	0.19	-6.56*	-2.58*	-6.67*
Pd	I(0)	-3.27	1.36	1.77	-3.81*	-3.24*	0.13
Tb	I(0)	-3.50*	-3.06*	-0.97			

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. **12**

aتعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام

b تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط

non تعني الانحدار لا يحتوي على قاطع ولا اتجاه عام

* تعني معنوي عند مستوى معنوية 5%

** تعني معنوي عند مستوى معنوية 10%

ونلحظ من الجدول (45) إن السلسلة الزمنية لمتغير الميزان التجاري (Tb) كانت مستقرة على المستوى (Level) سواء بوجود قاطع أم بوجود قاطع واتجاه عام أي إنها خالية من جذر الوحدة ولا تحتوي على الإنحدار عند مستوى معنوية 5% و 10% وستكون متكاملة من الدرجة I(0), في حين كانت بقية المتغيرات المتمثلة ب (aGDP , drr , Pd)

غير مستقرة لذلك تم إجراء الإختبار بعد أخذ الفروق الأولى (First - difference) للسلاسل الأصلية وتبين إنها إستقرت عند مستوى معنوية 5% و 10% وستكون متكاملة من الدرجة I(1) سواء بوجود قاطع أم قاطع وإتجاه عام .

ثانياً :- تقدير دالة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

1- إختبار فترات الابطاء المثلى

لتحديد فترات الإبطاء الزمني المثلى للسلاسل الزمنية الساكنة عبر إستخدام العديد من المعايير وفقاً لبرنامج الأفيوز وكما في الجدول رقم (6) :-

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LnGDP LnEXM LnEXN LnI
Exogenous variables: C
Sample: 1988 2020
Included observations: 28

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-551.7	NA	2.80	48.15	48.24	48.17
1	-495.04	98.85	2.87	43.56	43.86	43.64
2	-486.49	13.38	1.95	43.17	43.66	43.29
3	-477.57	12.40*	1.31*	42.74*	43.43*	42.91*
4	-476.46	1.35	1.76	42.99	43.88	43.22

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. **12**

ويتضح من الجدول إن كل المعايير تشير إلى ضرورة اخذ ثلاث فجوات زمنية , أي مدّة الإبطاء المناسبة Lag في النموذج هي ثلاث فترات إبطاء .

2- تقدير الدالة باستعمال انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ((**ARDL**

بعد اختبار إستقرارية المتغيرات وإختبار فترات الإبطاء المثلى يأتي دور تقدير انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لدالة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وبفترات ابطاء (3) وبعد اجراء عملية تقدير الانموذج حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول (7).

جدول (7) نتائج انموذجARDL لدالة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

المتغير	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
AGDP(-1)	**1.210158**	**0.174701**	**6.927034**	**0.0000**
AGDP(-2)	**-0.950484**	**0.279506**	**-3.400586**	**0.0037**
AGDP(-3)	**0.620029**	**0.208699**	**2.970930**	**0.0090**
DRR	**4.45E-06**	**2.75E-07**	**16.19323**	**0.0000**
DRR(-1)	**-5.31E-06**	**9.55E-07**	**-5.558067**	**0.0000**
DRR(-2)	**3.84E-06**	**1.44E-06**	**2.665184**	**0.0169**
DRR(-3)	**-2.22E-06**	**1.10E-06**	**-2.013789**	**0.0612**
C	**20.39167**	**8.732201**	**2.335227**	**0.0329**
R-squared	**0.996**	**Adjusted R-squared**		**0.995**
F-statistic	**691.758 (0.0000129)**	**Durbin-Watson stat**		**1.822**

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. **12**

نلحظ من الجدول المذكور آنفا الذي يوضح نتائج تقدير أنموذجARDL اذ كانت القدرة التفسيرية للإنموذج المقدر (R^2=0.99) أي إن المتغيرات المستقلة الداخلة في الإنموذج المقدر تفسر 99% من التغيرات في المتغير التابع) وكانت قيمة Adjusted R-squared (0.99), وكذلك الإنموذج معنوي إذ كانت قيمة F المحتسبة كبيرة 691.75)) وهي معنوية عند مستوى 1% أي إن الإنموذج المقدر معنوي أي نرفض فرضية العدم (H_0:b=0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1: b≠0) .)

3- اختبار وجود علاقة تكامل مشترك(**Bounds Test**)

أي إختبار وجود علاقة توازنية طويلة الآجل عن طريق إختبار الحدود (Bounds Test) والموضح في جدول (48).

جدول (8) إختبار الحدود (Bounds Test) للإنموذج المقدر لدالة متوسط مصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

Test Stat.	Value	K
F- Stat	8.69	1
Signi.	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
2.5%	4.18	4.79
1%	4.94	5.58

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

يوضح الجدول (8) نتائج إختبار الحدود ومنه نلحظ أن قيمة (F-statistics) المحتسبة كانت أكبر من (F الجدولية العظمى) عند مستوى معنوية5% أي اكبر من (5.58) وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي وجود علاقة توازنية طويلة الآجل.

4- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين

الإنموذج المقدر للتأكد من خلوه من مشكلة الإرتباط التسلسلي بإستعمال إختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) وعدم تجانس التباين بالجدول (9).

جدول (9) إختبار الإرتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	0.105425	Prop . F	0.7499
Obs*R-squared	0.167503	Prob. Chi-Square	0.6823
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	2.567535	Prob. F	0.0661
Obs*R-squared	12.69682	Prob. Chi-Square	0.0798
Scaled explained SS	4.192859	Prob. Chi-Square	0.7573

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

نلحظ من الجدول (9) إن الأنموذج المقدر خالي من الأرتباط التسلسلي أي نقبل فرضية العدم التي تقضي بعدم بوجود إرتباط تسلسلي بين البواقي لأن قيمة إختبار F و Chi-Square غير معنوية عند مستوى معنوية 5% إذ نرفض الفرضية البديلة بوجود الإرتباط التسلسلي وكذلك خلو الإنموذج من مشكلة عدم تجانس التباين لأن المؤشرات الاحصائية أيضا كانت غير معنوية أي إن تباين الأخطاء متجانس.

5- تقدير معلمات الآجل القصير (إنموذج تصحيح الخطأ) و الآجل الطويل وفق منهج ARDL وبعد إجراء التقدير حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول (10).

جدول (10) نتائج إنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الآجل لدالة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

معالم الاجل القصير				
Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
D(AGDP(-1))	0.330455	0.152998	2.159860	0.0463
D(AGDP(-2))	-0.620029	0.150409	-4.122274	0.0008
D(DRR)	4.45E-06	2.30E-07	19.35030	0.0000
D(DRR(-1))	-1.62E-06	7.44E-07	-2.174027	0.0451
D(DRR(-2))	2.22E-06	7.04E-07	3.158973	0.0061
CointEq(-1)*	-0.120297	0.022213	-5.415709	0.0001
AGDP = (0.0000*DRR - 169.5105 + EC) معادلة تصحيح الخطأ				
معالم الاجل الطويل				
المتغير	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
DRR	6.32E-06	7.88E-07	8.010029	0.0000
C	169.5105	81.86955	2.070495	0.0549

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

من الجدول (10) نلحظ أن معلمات الاجل القصير للمتغيرات المستقلة المتمثلة ب (DRR،AGDP) وكذلك الحد الثابت كانت معنوية عند مستوى 1% وحسب عمود الاحتمالية (prob)، وكذلك أن المغيرات المستقلة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (AGDP) والموارد الناضبة (DRR) كان لها تأثير موجب وهذا موافق لمضمون الفرضية الاقتصادية.

أما معلمة تصحيح الخطأ فتشير الى أن سرعة التكيف بلغت (-0.12%) وهي معنوية عند مستوى 1% أي أن الانحرافات في الاجل القصير تصحح بنسبة (12%) تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل خلال سنة واحدة ومن ثم وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل، وهنا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنيه طويلة الاجل.

أما معلمات طويلة الاجل فنلحظ أن معلمات الاجل الطويل للمتغيرات المستقلة المتمثلة ب (DRR) الموارد الناضبة، وكذلك الحد الثابت معنوي عند مستوى 5%،أي أن زيادة المواد الناضبة بمقدار 1% يودي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (6.32%) أما نصيب الفرد في الاجل الطويل لم يكن له تأثير على الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثا :- تقدير دالة الميزان التجاري

1- أختبار فترات الابطاء المثلى

لتحديد فترات الابطاء الزمني المثلى للسلاسل الزمنية الساكنة عبر استخدام العديد من المعايير وفقاً لبرنامج الأفيوز وكما في الجدول رقم (11):-

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LnGDP LnEXM LnEXN LnI
Exogenous variables: C
Sample: 1988 2020
Included observations: 28

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-656.46	NA	2.52	57.25	57.35	57.28
1	-621.52	60.75	1.72	54.56	54.86	54.64
2	-603.31	28.49*	5.05*	53.33*	53.82*	53.45*
3	-600.84	3.43	5.92	53.46	54.15	53.63
4	-596.67	5.08	6.11	53.44	54.33	53.67

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

ويتضح من الجدول أن كل المعايير تشير إلى ضرورة اخذ فجوتين زمنيتين , أي فترة الإبطاء المناسبة Lag في النموذج هي فتراتين إبطاء .

2- تقدير الدالة بإستعمال إنموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع ((**ARDL**

بعد إختبار إستقرارية المتغيرات وإختبار فترات الإبطاء المثلى يأتي دور تقدير إنموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لدالة الميزان التجاري وبفترات إبطاء (2) وبعد إجراء عملية تقدير الإنموذج حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول (12).

جدول (12) نتائج إنموذجARDL لدالة الميزان التجاري

المتغير	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
TD(-1)	1.298882	0.155850	8.334174	0.0000
TD(-2)	-0.637851	0.135043	-4.723334	0.0001
DRR	0.000628	6.55E-05	9.577534	0.0000
DRR(-1)	-0.000916	0.000157	-5.818470	0.0000
DRR(-2)	0.000413	0.000106	3.884074	0.0010
C	-3744.453	1857.541	-2.015811	0.0582
R-squared	0.96	Adjusted R-squared		0.95
F-statistic	113.775 (0.0000129)	Durbin-Watson stat		2.266

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

نلحظ من الجدول المذكور آنفا الذي يوضح نتائج تقدير إنموذجARDL إذ كانت القدرة التفسيرية للإنموذج المقدر (R^2=0.96) أي إن المتغيرات المستقلة الداخلة في الإنموذج المقدر تفسر 96% من التغيرات في المتغير التابع) وكانت قيمة Adjusted R-squared (0.95), وكذلك الإنموذج معنوي إذ كانت قيمة F المحتسبة كبيرة (113.77) وهي معنوية عند مستوى 1% اي ان الإنموذج المقدر معنوي أي نرفض فرضية العدم (H_0:b=0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1: b≠0) .

3- إختبار وجود علاقة تكامل مشترك(**Bounds Test**)

أي إختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل عن طريق إختبار الحدود (Bounds Test) والموضح في جدول (13)

جدول (13) إختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة الميزان التجاري

Test Stat.	Value	K
F- Stat	3.88	1
Signi.	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
2.5%	4.18	4.79
1%	4.94	5.58

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

يوضح الجدول (54) نتائج إختبار الحدود ومنه نلحظ ان قيمة (F-statistics) المحتسبة كانت أقل من (F الجدولية العظمى) عند مستوى 5% أي اقل من (4.16) وأكبر من (F الجدولية الصغرى) البالغة (3.62) وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

4- إختبار مشكلة الإرتباط الذاتي وعدم تجانس التباين

الإنموذج المقدر للتأكد من خلوه من مشكلة الإرتباط التسلسلي بإستعمال إختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)) وعدم تجانس التباين بالجدول (14).

جدول (14) إختبار الإرتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة الميزان التجاري

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	0.424408	Prop . F	0.6609
Obs*R-squared	1.188897	Prob. Chi-Square	0.5519
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.168524	Prob. F	0.9711
Obs*R-squared	1.061629	Prob. Chi-Square	0.9574
Scaled explained SS	0.420941	Prob. Chi-Square	0.9947

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

نلحظ من الجدول (14) أن الإنموذج المقدر خالي من الإرتباط التسلسلي أي نقبل فرضية العدم التي تقضي بعدم بوجود إرتباط تسلسلي بين البواقي لأن قيمة إختبار F و Chi-Square غير معنوية عند مستوى معنوية 5% إذ نرفض الفرضية البديلة بوجود الإرتباط التسلسلي وكذلك خلو الإنموذج من مشكلة عدم تجانس التباين لأن المؤشرات الاحصائية أيضا كانت غير معنوية أي إن تباين الاخطاء متجانس.

5- تقدير معلمات الأجل القصير (إنموذج تصحيح الخطأ) و الأجل الطويل وفق منهج ARDL وبعد إجراء التقدير حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول (15).

جدول (15) نتائج إنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل لدالة الميزان التجاري

معالم الاجل القصير				
Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
D(TD(-1))	0.637851	0.126674	5.035358	0.0001
D(DRR)	0.000628	5.55E-05	11.31469	0.0000
D(DRR(-1))	-0.000413	9.40E-05	-4.389755	0.0003
CointEq(-1)*	-0.338969	0.094451	-3.588848	0.0020
EC = TD - (0.0004*DRR - 11046.5977)معادلة تصحيح الخطأ				
معالم الاجل الطويل				
المتغير	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
DRR	0.000367	5.90E-05	6.225667	0.0000
C	-11046.60	4606.435	-2.398080	0.0269

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

من الجدول (15) نلحظ أن معلمات الاجل القصير للمتغيرات المستقلة المتمثلة ب (DRR،TD) وكذلك الحد الثابت كانت معنوية عند مستوى 1% وحسب عمود الاحتمالية (prob)، وكذلك أن المغيرات المستقلة الميزان التجاري (TD) والموارد الناضبة (DRR) كان لها تأثير موجب وهذا موافق لمضمون الفرضية الاقتصادية.

أما معلمة تصحيح الخطأ فتشير الى أن سرعة التكيف بلغت (0.33-)% وهي معنوية عند مستوى 1% أي أن الانحرافات في الاجل القصير تصحح بنسبة (33%) تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل خلال سنة واحدة ومن ثم وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل، وهنا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنيه طويلة الاجل.

أما معلمات طويلة الاجل فنلحظ أن معلمات الاجل الطويل للمتغيرات المستقلة المتمثلة ب (DRR) الموارد الناضبة، وكذلك الحد الثابت معنوي عند مستوى 5%،أي أن زيادة المواد الناضبة بمقدار 1% يودي الى زيادة الميزان التجاري بمقدار (. (0.000367%

ثالثا :- تقدير دالة الدين العام

1- إختبار فترات الإبطاء المثلى

لتحديد فترات الإبطاء الزمني المثلى للسلاسل الزمنية الساكنة عبر إستخدام العديد من المعايير وفقاً لبرنامج الافيوز وكما في الجدول :-

جدول (16)

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LnGDP LnEXM LnEXN LnI
Exogenous variables: C
Sample: 1988 2020
Included observations: 28

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-834.95	NA	1.39	72.77	72.87	72.80
1	-770.47	112.14	7.24	67.51	67.81	67.53
2	-757.91	19.66*	3.48*	66.77*	67.26*	66.89*
3	-753.97	5.48	3.59	66.78	67.47	66.95
4	-752.68	1.56	4.76	67.01	67.90	67.23

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. **12**

ويتضح من الجدول أن كل المعايير تشير غلى ضرورة أخذ فجوتين زمنيتين , أي فترة الإبطاء المناسبة Lag في النموذج هي فترتين إبطاء .

2- تقدير الدالة باستعمال إنموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع ((**ARDL**

بعد إختبار إستقرارية المتغيرات وإختبار فترات الإبطاء المثلى يأتي دور تقدير إنموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لدالة الميزان التجاري وبفترات إبطاء (2) وبعد إجراء عملية تقدير الإنموذج حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول (17).

جدول (17) نتائج انموذجARDL لدالة الدين العام

المتغير	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PD(-1)	1.104774	0.184553	5.986206	0.0000
PD(-2)	-0.500357	0.161081	-3.106239	0.0061
DRR	-0.239978	0.035837	-6.696358	0.0000
DRR(-1)	0.232553	0.067974	3.421198	0.0030
DRR(-2)	-0.163143	0.053350	-3.057959	0.0068
C	6561844.	1656425.	3.961450	0.0009
@TREND	882886.9	204019.8	4.327457	0.0004
R-squared	0.99	Adjusted R-squared		0.99
F-statistic	554.218 (0.00000)	Durbin-Watson stat		2.253

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

نلحظ من الجدول المذكور آنفا الذي يوضح نتائج تقدير إنموذجARDL إذ كانت القدرة التفسيرية للأنموذج المقدر (R^2=0.99) أي إن المتغيرات المستقلة الداخلة في الإنموذج المقدر تفسر 99% من التغيرات في المتغير التابع) وكانت قيمة Adjusted R-squared (0.99), وكذلك الإنموذج معنوي إذ كانت قيمة F المحتسبة كبيرة 554.2)) وهي معنوية عند مستوى 1% أي غن الغنموذج المقدر معنوي أي نرفض فرضية العدم (H_0:b=0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1: b≠0) .

3- إختبار وجود علاقة تكامل مشترك(**Bounds Test**)

أي إختبار وجود علاقة توازنية طويلة الاجل عن طريق إختبار الحدود (Bounds Test) والموضح في جدول (18)

جدول (18) إختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة الدين العام

Test Stat.	Value	K
F- Stat	8.93	1
Signi.	I0 Bound	I1 Bound
10%	5.59	6.26
5%	6.56	7.3
2.5%	7.46	8.27
1%	8.74	9.63

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

يوضح الجدول (60) نتائج إختبار الحدود ومنه نلحظ ان قيمة (F-statistics) المحتسبة كانت أقل من (F الجدولية العظمى) عند مستوى 1% أي أقل من (9.63) وأكبر من (F الجدولية الصغرى) البالغة (8.74) وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

4- إختبار مشكلة الإرتباط الذاتي وعدم تجانس التباين

الإنموذج المقدر للتأكد من خلوه من مشكلة الإرتباط التسلسلي بإستعمال إختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)) وعدم تجانس التباين بالجدول (19).

جدول (19) إختبار الإرتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة الدين العام

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	0.819792	Prop . F	0.4582
Obs*R-squared	2.323728	Prob. Chi-Square	0.3129
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.896882	Prob. F	0.5181
Obs*R-squared	5.753842	Prob. Chi-Square	0.4513
Scaled explained SS	2.247746	Prob. Chi-Square	0.8956

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

نلحظ من الجدول (61) ان الإنموذج المقدر خالي من الإرتباط التسلسلي أي نقبل فرضية العدم التي تقضي بعدم بوجود إرتباط تسلسلي بين البواقي ،لأن قيمة إختبار F و Chi-Square غير معنوية عند مستوى معنوية 5% إذ نرفض الفرضية البديلة بوجود الإرتباط التسلسلي وكذلك خلو الإنموذج من مشكلة عدم تجانس التباين لأن المؤشرات الإحصائية أيضا كانت غير معنوية اي إن تباين الاخطاء متجانس.

5- تقدير معلمات الآجل القصير (إنموذج تصحيح الخطأ) و الآجل الطويل وفق منهج **ARDL** وبعد إجراء التقدير حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول (20).

جدول (20) نتائج إنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الآجل لدالة الميزان التجاري

معالم الاجل القصير				
Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
C	6561844.	1546607.	0.000000	0.0000
@TREND	882886.9	198189.1	4.454771	0.0003
D(PD(-1))	0.500357	0.126949	3.941392	0.0010
D(DRR)	-0.239978	0.031136	-7.707469	0.0000
D(DRR(-1))	0.163143	0.051750	3.152506	0.0055
CointEq(-1)*	-0.395584	0.091066	-4.343928	0.0004
EC = PD - (-0.4312*DRR)معادلة تصحيح الخطا				
معالم الاجل الطويل				
المتغير	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
DRR	-0.431178	0. 040694	-10.59551	0.0000

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Evie

من الجدول (15) نلحظ أن معلمات الاجل القصير للمتغيرات المستقلة المتمثلة ب (DRR،PD) وكذلك الحد الثابت كانت معنوية عند مستوى 5% وحسب عمود الاحتمالية (prob)، وكذلك أن المغيرات المستقلة الدين العام (PD) كان له تأثير موجب أما الموارد الناضبة (DRR) كان لها تأثير سالب وهذا موافق لمضمون الفرضية الاقتصادية.

أما معلمة تصحيح الخطأ فتشير الى أن سرعة التكيف بلغت (0.39- %) وهي معنوية عند مستوى 1% أي أن الانحرافات في الاجل القصير تصحح بنسبة (39%) تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل خلال سنة واحدة ومن ثم وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل، وهنا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنيه طويلة الاجل.

أما معلمات طويلة الاجل فنلحظ أن معلمات الاجل الطويل للمتغيرات المستقلة المتمثلة ب (DRR) الموارد الناضبة، معنوية عند مستوى 5%،أي أن زيادة المواد الناضبة بمقدار 1% يودي الى أنخفاض الدين العام بمقدار (0.43%) وهذا موافق لمضمون الفرضية الاقتصادية.

اولا: الاستنتاجات

1. إنّ الاستغلال العقلاني للموارد القابلة للنضوب وإدارتها في خدمة التنمية من أهم المعايير المرتبطة بتحقيق التنمية المستدامة خاصة فيما يتعلق بحماية الغلاف الجوي من مصادر التلوث الناجمة عن إستخدام الطاقة في الأنشطة الأقتصادية والأجتماعية لاسيما في قطاع النقل والصناعة.
2. نتج عن الإرتباط والعلاقة الوثيقة بين البيئة والتنمية ظهور التنمية المستدامة، التي تهدف إلى الاهتمام بالعلاقة المتبادلة ما بين الانسان ومحيطه الطبيعي، وبين المجتمع وتنميته.
3. تتمحور سياسة التنمية المستدامة من ضرورة تلبية حاجات الأجيال الحاضرة من دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها، وذلك يكون مرتبط بالحاجات الرئيسة من فئات المجتمع الفقيرة والقيود والمعوقات التي تعترضها.
4. إنّ التنمية غير المتوازنة قد أدت إلى ظهور مشاكل بيئية في مجالات مختلفة كزيادة حدة التلوث وتأثيرها على نوعية الحياة، والإستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية بما فيها الموارد القابلة للنضوب.
5. موارد التنمية المستدامة، بمعنى إنها لن تستنفد أبدا ولن تلحق الضرر بالبيئة المحلية أو الوطنية أو العالمية عكس الموارد الناضبة كالبترول، الغاز الطبيعي، الفحم.
6. تمخض عن الاختلالات الهيكلية التي أصابت الإقتصاد العراقي، على مستوى الناتج المحلي الإجمالي، وإختلال هيكل الموازنة والتجارة الخارجية فضلا عن إختلالات واسعة في ميزان المدفوعات وسعر الصرف، أثر سلبي على قدرتها التنافسية وتدني حاد في الأنتاجية.
7. بالرغم من حصول الأقتصاد العراقي على ايرادات كبيرة من موارده الناضبة والمتمثلة بالنفط كصادرات، لكن لا توجد خطة لتنويع الإقتصاد العراقي من خلال دعم وإستثمار هذه الايرادات في القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة، وعليه يعدّ هذا الاقتصاد اقتصادا ريعيا.

ثانياً: التوصيات

1. الإستخدام الرشيد للموارد الناضبة (الغير المتجددة)، من خلال الحد من الهدر الواسع في استعمالاتها وبلوغ كفاءة أعلى للحفاظ عليها، والتحول إلى منتجات وعمليات أقل إستنزافا لها، والعيش بإسلوب يقلل من الافراط في استخداماتها.
2. إتباع أساليب علمية حديثة وتكنولوجيات عالية التحكم في إنتاج وإستهلاك الطاقة المستمدة من الموارد الناضبة قصد تفادي تلوث البيئة.
3. وضع إستراتيجية وطنية لتحقيق التنمية المستدامة وبالشكل الذي ينسجم بين عملية تطور البناء المادي، والمحافظة على البيئة لضمان حق الاجيال القادمة في الموارد البيئية وبما يحقق إستدامة التنمية.
4. التأكيد على برامج الرعاية الصحية والتدريب والتعليم من خلال تأهيل القوى العاملة السليمة، وإعدادها لتحقيق التنمية المستدامة.
5. فصل الإرتباط بين مسارات التنمية المستدامة والاقتصاد الريعي، ومعالجة الاختلالات الهيكلية في الإقتصاد العراقي من خلال إجراء التنظيم والتخطيط اللازم لتفعيل الأنشطة الأقتصادية المختلفة بغية خلق التنوع الاقتصادي، وتفعيل الإيرادات غير النفطية.
6. من الضروري مكافحة مشكلة الفساد الاداري بوصفها من أكبر المشاكل التي تعمل على تقويض عملية التنمية المستدامة، ويتم ذلك من خلال تفعيل ودعم أنشطة ودور المؤسسات المالية والرقابية.
7. الإستفادة من تجارب الدول التي تمتلك موارد ناضبة وإتجهت نحو تنويع الاقتصاد واعتبرت إيراداتها من الموارد الناضبة موردا ثانويا، وطورت من قطاعاتها الأخرى وتجاوزت الصدمات الخارجية.
8. التخلص من التقلبات الاقتصادية بسبب الصدمات الخارجية من إرتفاع وإنخفاض بأسعار البترول، ووضع الخطط الإستثمارية للعوائد النفطية وتأسيس صندوق سيادي يتقن إستغلاله في فترات التقلب الاقتصادي كما هو الحال بالنسبة لدولة النرويج.
9. العمل على رسم إستراتيجية إقتصادية واضحة الرؤى والأهداف وتستند الى واقع الإقتصاد العراقي، وتعمل على تحديد الأولويات للقطاعية الإنتاجية من أجل إستدامة التنمية، من خلال الترابط والتكامل بين القطاعات الإقتصادية المختلفة الرئيسية، والسعي إلى بناء قاعدة رئيسة للإقتصاد من خلال التحول بهيكلية الإنتاج بالقدر الذي يخلص الإقتصاد من الإعتماد على مورد واحد ولاسيما النفط، لتنويع الإقتصاد.

المصادر

1- سورة طه الآية 114،ص320 .
2- رحيق حكمت ناصر، فرص وتحديات تنويع الاقتصاد العراقي دراسة تحليلية، رسالة ماجستيركلية الآدارة والآقتصاد، الجامعة المستنصرية ،العراق،2016.
3- هدى زوير مخلف ألدعمي، إيمان عبد الكاظم جبار، دور التعليم والتدريب في تنمية الموارد البشرية في العراق،

مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد الأول، العدد (5)، السنة الثانية، 2006..
4- مهـا عـلّاوي راضـي آل عبيد الزهيـري, سياسات مواجهة الفقر ودورها في تلبية متطلبات التنمية المستدامة في العراق. رسالة ماجستير 2012 .
5- بوعشير مريم (دور وأهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة) 2011/2010 جامعة منتوري قسنطينة.
6- وليد اسماعيل السيفو وأخرون، اساسيات الاقتصاد التحليلي، دار الاهلية للنشر والتوزيع، عمان،ط1، 2006.